

مساهمة التحول الرقمي في دمج الاقتصاد الخفي ضمن إطار الاقتصاد الرسمي The contribution of digital transformation to the integration of the hidden economy within the formal economy

هلال نسرين (ط.د.)¹

¹ كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين - سطيف2، (الجزائر)

ne.hellal@univ-setif2.dz

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعريف بالاقتصاد الخفي أو ما يصطلح عليه بالاقتصاد الغير رسمي، في ظل الانتشار الواسع لهذه الظاهرة لاسيما في السنوات الأخيرة، مع الإشارة إلى أهم الظواهر الأخرى المرتبطة به، والعوامل المساعدة في تفاقمه، وما يترتب عليه من آثار سلبية من شأنها عرقلة وجود تنمية اقتصادية حقيقية، إضافة إلى محاولة التعريف بالتحول الرقمي ومدى مساهمته في تحجيم الاقتصاد الخفي، من خلال العمل على دمج أنشطة هذا الأخير ضمن الاقتصاد النظامي الرسمي من خلال القضاء على الصعوبات والسلوكات السلبية التي تسيطر على هذا الاقتصاد .
الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الخفي، الاقتصاد الرسمي، ظاهرة، التحول الرقمي.

Abstract:

This research paper aims to introduce the concept of the hidden economy, commonly referred to as the informal economy, in light of its widespread prevalence, particularly in recent years. The paper highlights key associated phenomena, factors contributing to its exacerbation, and the resulting negative impacts that hinder genuine economic development. Additionally, the study attempts to publicize digital transformation and its contribution to sizing the hidden economy, by working to integrate the latter's activities into the formal economy, by eliminating the difficulties and negative behaviors that control this economy., .

key words : underground economy; informal economy; phenomenon ; Digital Transformation.

مساهمة التحول الرقمي في دمج الاقتصاد الخفي ضمن إطار الاقتصاد الرسمي

1. مقدمة:

يعد مصطلح الاقتصاد الخفي أو ما يصطلح عليه بالاقتصاد الغير الرسمي أحد أهم المواضيع الشائكة في الوقت المعاصر، وقد شغل العديد من الباحثين في المجال الاقتصادي نظرا للأثار المتعددة الأبعاد والخطيرة التي يسببها الاقتصاد الخفي على الدولة، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي وحتى السياسي، لا سيما وأن الظاهرة قد استفحلت وانتشرت في معظم اقتصادات الدول سواء النامية منها أو المتطورة وإن كان بدرجة أقل ، فأصبح الاقتصاد الغير رسمي يحتل حيزا معتبرا في الدول النامية، فقد أظهرت إحصاءات وتقديرات لهيئات دولية منها منظمة العمل الدولية في السنوات الأخيرة أن إجمالي عدد العاملين في القطاع الغير رسمي في الدول النامية يعادل تقريبا 300 مليون شخص، إضافة إلى أن الاقتصاد الخفي يمثل نسبة عالية من الناتج الداخلي العام، حيث و وفقا لتقديرات عالمية وأخرى صادرة عن صندوق النقد الدولي يشكل 30% من الناتج المحلي الخام في الجزائر أي ما يتجاوز 8 مليار دولار أمريكي، وما ساهم في ازدهار ظاهرة الاقتصاد الخفي هو انتشار البطالة ، وارتفاع معدلات الضرائب، والبيروقراطية الإدارية ، وغيرها من الظواهر الأخرى التي تعرفها البلدان النامية عموما .

وبالمقابل شكلت ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي عرفتها البشرية نقطة تحول كبيرة على مستوى العالم ، شملت مختلف القطاعات والتي عملت فيها هذه التقنيات الحديثة على تغيير النمط التقليدي في عمل المؤسسات والمنشآت على اختلافها ، سواء تلك التي تنتمي للقطاع العام أو الخاص والتي كانت في غالبيتها تتسم بالبيروقراطية والبطء في الإنجاز، و المشرع الجزائري على غرار باقي المشرعين عمل على تبني هذا الاتجاه ، وعمل على إدراج قوانين تتماشى وهذا التحول من أجل تنظيم مختلف المجالات والتي من ضمنها قطاع الاقتصاد، في ظل انتشار سلوكيات مخالفة للقانون يعمل ممارسوها على العمل في الخفاء بعيدا عن أعين الدولة، بغية تحقيق أرباح كبيرة دون أن يتقيدوا بأي التزامات تقابل هذه الأرباح.

-وعليه تسعى هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية التالية:

كيف عمل المشرع الجزائري على دمج الاقتصاد الخفي ضمن أطر الاقتصاد الرسمي من خلال التحول الرقمي ، وما هي الآليات التي كرسها من أجل ذلك ؟

-وسيتم الإجابة على الإشكالية التالية من خلال معالجة المحاور التالية:

- المحور الأول: مفهوم الاقتصاد الخفي.

- المحور الثاني: مفهوم التحول الرقمي.

- المحور الثالث: الصعوبات التي عمل المشرع الجزائري على تحجيمها من خلال التحول الرقمي للعمل على دمج الاقتصاد الخفي ضمن الاقتصاد النظامي الرسمي والآليات المتبعة في ذلك.

-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة حيث أن ظاهرة الاقتصاد الخفي تنامت بشكل سريع، واستشرت في معظم اقتصاديات الدول بطريقة أصبح فيها هذا النوع من الاقتصاد وعلى الرغم من كل مساوئه يفرض نفسه بالموازاة مع الاقتصاد الرسمي المؤطر من قبل الدولة، لذلك تناول هذا البحث المقتضب الإشارة إلى المظاهر والخصائص التي تغلب على هذا النوع من الاقتصاد، بالإضافة إلى التطرق إلى قضية الساعة وهو التحول الرقمي الذي أصبح العالم الحالي يحاول مواكبته لما فيه من منافع وسرعة في أداء المهام وبطريقة أفضل من تلك التي تعرفها الأساليب التقليدية ، فحاول المشرع الجزائري من خلال هذا التطور الرقمي العمل على القضاء على ظاهرة الاقتصاد الخفي ودمجه ضمن إطار الاقتصاد رسمي، من أجل تحقيق أداء أفضل للاقتصاد العام للدولة بعيدا عن مختلف السلبيات التي يخلفها الاقتصاد الغير رسمي .

-أهداف الدراسة:

الهدف من هذه الدراسة هو التعريف بالاقتصاد الخفي وتحديد الظواهر المرتبطة به، والتطرق إلى النتائج المترتبة على الاقتصاد الغير رسمي، إضافة إلى التطرق لمفهوم التحول الرقمي، وكيف تم الإستعانة به لمحاولة القضاء على الاقتصاد الغير رسمي، وتحويله إلى اقتصاد نظامي يخضع للقواعد القانونية من كل جوانبه.

-منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة مسبقا، تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي في دراسة الظاهرتين، فتم التعريف بكل من الاقتصاد الغير رسمي والتحول الرقمي، إضافة إلى تحليل وبيان طريقة عمل المشرع الجزائري في جعل التحول الرقمي وسيلة لتحويل الاقتصاد الخفي إلى

مساهمة التحول الرقمي في دمج الاقتصاد الخفي ضمن إطار الاقتصاد الرسمي

مجال اقتصاد نظامي يتفاعل مع القوانين المحددة والمنظمة للاقتصاد، بما يعود بالنفع على الدولة والسوق والفرد العادي.

1- مفهوم الاقتصاد الخفي:

على الرغم من أن جل الدراسات تؤكد على عدم وجود تعريف واضح ودقيق للاقتصاد الخفي، ولعل أن هذا الأمر راجع إلى تنوعه من حيث الأهداف والآليات والإجراءات، لكن وردت في شأنه بعض التعريفات، يمكن إيضاحها على النحو التالي:

1-1 تعريف الاقتصاد الخفي وخصائصه:

أ- المقصود بالاقتصاد الخفي: تعددت التعاريف بشأن الاقتصاد الخفي أو الاقتصاد الغير رسمي:

عرف صندوق النقد الدولي الاقتصاد الخفي على أنه يشمل عديد التسميات كالاقتصاد الظل، الاقتصاد الغير رسمي، الاقتصاد الموازي، وهو لا يشمل الأنشطة الغير مشروعة فقط، بل يشمل أيضا أشكال المداخل التي لا يبلغ عنها والمتحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة، سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة"، مايعني أن الاقتصاد الغير رسمي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة إذا لم تبلغ بها السلطات الضريبة. (لهبيل بوجمعة، بلقاسم ميموني، 2022، ص48).

ومن جهة ثانية عرفته مفوضية الاتحاد الإفريقي بأنه:

يشمل المنشآت التي لا يتم تسجيلها عادة، ولها مستوى منخفض من التنظيم والإنتاجية والمردودية كما أن لها وصولا محدودا إلى الأسواق والتمثيلات الائتمانية والتدريب الرسمي والخدمات العامة، ولها لجان صغيرة أو غير ثابتة، وأخيرا لا تحظى بالاعتراف والدعم أو التنظيم ولا تتقيد باللوائح الحمائية الاجتماعية والتشريعات الخاصة بالعمالة أو أحكام السلامة العامة. (رشيدة حمودة، سنة 2011-2012، ص13).

ومن خلال هذه التعاريف المدرجة يمكن القول أن الاقتصاد الخفي هو كل الأنشطة الاقتصادية الغير المنضبطة من طرف مؤسسات الدولة فتتم خارج إطار رقابتها ، والمداخيل المتأتية منه لا تدخل الحصيلة الضريبية للدولة .

بمعنى أن مدخلاته ومخرجاته لا تدخل ضمن الحاجات القومية، حيث لا يعترف بالتشريعات الصادرة في الدولة، قائم على السرية في معاملات الشراء والبيع، وكذا التهرب من كل الاستحقاقات المطلوبة منه اتجاه الدولة سواء كانت في شكل رسوم أو ضرائب أو خطط تقديم بيانات.

والأنشطة في نطاق هذا الاقتصاد تكون إما مشروعة بمعنى أنشطة قانونية لكن غير مسجلة رسميا والأرباح المتولدة عنها لا تدخل في ناتج الاقتصاد الوطني (مثل الأنشطة الحرفية الغير مرخصة، الباعة المتجولون، الخدمة المنزلية)، وإما أن تكون أنشطة غير مشروعة، أي غير قانونية وغير مسجلة رسميا في الحسابات القومية جرائم مخدرات، تزوير، فساد..... (رشيدة حمودة، 2011-2012، ص 141).

ب- خصائص الاقتصاد الخفي: يتميز الاقتصاد الخفي بجملة من الخصائص نذكر منها:

- يتم بعيدا عن معرفة السلطات الضريبية ورقابتها، سواء تلك الأنشطة التي تتم في ظل الاقتصاد الخفي المشروع أو الاقتصاد الخفي الغير مشروع.

- صفة الخفاء تشمل نوعين ، خفي عن أعين الناس وخفي عن أعين السلطات الضريبية فقط، وهو الأمر الذي يفرق بين الاقتصاد المشروع الذي يختفي عن أعين الناس والسلطات العامة لأنه لا يمثل جريمة، أما الغير مشروع فهو الذي يشكل جريمة يخفيها من يقوم بها عن الناس والسلطات بالدولة لأنه يتاج نشاط إجرامي يؤثر على الاقتصاد القومي بالسلب.

- منه ما يشكل جرائم خطيرة كجرائم غسيل الأموال، الاتجار بالمخدرات، الدعارة، ومنه مالا يشكل جرائم خطيرة كتهرب المشروعات الصغيرة من الضرائب البسيطة.

- يدخل في إطار الاقتصاد الخفي الجرائم المعقدة والمنظمة والخفية، فالجرائم ذات الطابع المعقد هي التي يصعب كشفها أو إثباتها مثل جرائم الاغتصاب والرشوة والجرائم المنظمة مثل جرائم الدعارة والاتجار بالمخدرات، أما النوع الثالث فتشمل هتك العرض على سبيل المثال.

مساهمة التحول الرقمي في دمج الاقتصاد الخفي ضمن إطار الاقتصاد الرسمي

الاقتصاد الخفي معقد إذا كان يشكل جريمة، حيث غالبا ما يصعب الوصول الى مرتكب جرائم المخدرات و الإرهاب لأنها تكون في شكل هرمي أي له قادة ومخططون ومنفذون. (نسرين عبد الحكيم نبيه، 2008، ص21).

2-1- أسباب تنامي الاقتصاد الخفي والظواهر المرتبطة به:

أ- الأسباب المساعدة والمؤدية إلى بروز وتنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي: هناك من العوامل ما يساعد ظاهرة الاقتصاد الخفي على السرعة في النمو والانتشار، أي تشكل أرض خصبة لازدهاره منها:

- البيروقراطية والفساد المستشري في الإدارات : لعل أن زيادة الصعوبات والتعديرات الإدارية المعتمدة أو غير المعتمدة من قبل الجهات المعنية يدفع المتعاملين إلى الجهات والأبواب الخلفية بمعنى آخر تجاوز عتبات الأطر والقواعد القانونية المعمول بها ، أو ما يطلق عليه السوق السوداء، فالإجراءات الإدارية التي تسهّل الإدارات كفرض شرط الحصول على الترخيص أو الاعتماد أو التصاريح ، نجد في بعض الأحيان أن أصحابها يريدون الحصول عليها بسرعة لإتمام أعمال معينة فهذا الأمر قد يفتح الباب لظهور طائفة من الأعوان الإداريين الذين يعملون على إتمام هذه الإجراءات بسرعة لكن مقابل الحصول على رشاي. (بودلال علي، 2012، ص142).

- غياب الكفاءة على مستوى المؤسسات الحكومية: نجد أن مستويات الاقتصاد الخفي في البلدان التي تتسم مؤسساتها بالقوة والكفاءة يصل إلى حد الصفر (0)، وعلى خلاف ذلك يجد الاقتصاد الخفي وأنشطته المتعددة أرضا خصبة في أي اقتصاد مؤسساته الحكومية تتسم بغياب الكفاءة فيها وعدم تطبيق القوانين فيما بصرامة.(بودلال علي ، 2012، ص143)، لأن من شأن هذا الضعف أن يعطي إنطباعا بغياب سياسة الردع والعقاب في حال مخالفة القوانين.

-سياسة القوانين التي تمنع ممارسة أنشطة محددة : أي أن الدولة تعتمد بشكل كبير على حظر القيام ببعض الأنشطة المحددة من طرف السلطات العليا للبلاد لأسباب تراها أنها تستوجب الحظر، فيسعى الأفراد والمؤسسات إلى إتباع طرق ملتوية للقيام بها. (بوشنافة رضا، عروس أمنية، 2022، ص 358).

ب-الظواهر المرتبطة بالاقتصاد الخفي:

توجد عديد الظواهر التي تعتبر كمتغيرات تساهم في ظهور الاقتصاد الرسمي وحتى في تطوره نذكر منها: الفساد ، التقليد، تبييض الأموال، الغش الضريبي.

- الفساد: وهو من القضايا الأكثر تأثيرا على الاقتصاد الغير رسمي، ويمثل أحد العقبات الأساسية التي تهدد التنمية في الجزائر، فقد أصبحت الجزائر في السنوات الأخيرة تحتل مراتب متدنية ضمن مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لاسيما الفساد المستشري في الإدارات العمومية من رشاي وبيروقراطية ، ووفقا لتقرير صادر سنة 2017 احتلت الجزائر المرتبة 112 من أصل 180 دولة في مؤشر الفساد، على الرغم من اصدار المشرع لعدد القوانين التي عمل من خلالها على الحد من هذه الظاهرة منها قانون 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته إلا أن الظاهرة لم تعرف تراجعا. (صبرينة برارمة، 2022 ، ص230).

- التقليد: لا يخفى أن التقليد هو الآخر أصبح ظاهرة منتشرة بشكل كبير، واحتلت الجزائر في السنوات الأخيرة مراتب غير مشرفة في المنتجات المقلدة المنتشرة في السوق الجزائرية، فالنتائج تظهر أن قيمة الاقتصاد الموازي في هذا الإطار في الجزائر هائلة، فعلى سبيل المثال أشارت التقارير إلى أن رقم الأعمال الغير معلنة للمعاملات التجارية الغير مفوترة بلغت 50.3 مليار دينار خلال الأشهر التسع الأولى لسنة 2016 مرتفعا بـ 5.7% مقارنة بنفس الفئة من سنة 2015، وهو في تصاعد مستمر إلى غاية يومنا هذا. (عمامرة ياسمين، ممو سعيدة، عوادي مصطفى، سنة 2021، ص180).

- تبييض الأموال: وتعد الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية المسبب الأكبر لنمو ظاهرة تبييض الأموال، من خلال تفشي الكثير من الظواهر السلبية كترويج المخدرات، وانتشار الأسواق الموازية، وارتفاع معدلات التهريب الضريبي، وانتشار الفساد بأنواعه واستفادة غاسلوا الأموال من هذه الأوضاع حتى أصبحت هذه الظاهرة واقعا اجتماعيا في الجزائر، ومن مصادر غسل الأموال نجد التهريب وتجارة المخدرات على سبيل المثال .

وتشتهر الجزائر بعمليات التهريب التي تقوم بها جماعات عابرة للحدود لاسيما وأن الجزائر بموقعها الجغرافي تعد معبرا سهلا لهم للقيام بهذه العمليات، ضف إلى ذلك الجريمة المنظمة والإرهاب فيمكن استغلال متحصلات الجرائم المنظمة من جرائم غسل الأموال، خاصة جرائم الإرهاب التي يتم تمويلها عن طريق ممارسة أنشطة إجرامية مدرة للأموال كتجارة المخدرات

مساهمة التحول الرقمي في دمج الاقتصاد الخفي ضمن إطار الاقتصاد الرسمي

وتهريب السجائر بالإضافة إلى ابتزاز المواطنين عن طريق العنف والتهديد . (الوالي فاطمة، بنشلاط مصطفى، 2022، ص405).

-الغش الضريبي: للاقتصاد الخفي علاقة وطيدة بالسلطات الضريبية والنتائج المحلي الإجمالي ، حيث تؤثر إحداها في الأخرى، فإذا زاد حجم الاقتصاد الخفي ومعدله قلت الضرائب التي تدخل خزينة الدولة، والعكس من ذلك إذا قل معدل الاقتصاد الخفي ظهر ذلك بشكل جلي في زيادة المجموع من الضرائب مما يترتب عليه زيادة الناتج المحلي الإجمالي، فعندما تقل الضرائب التي تدخل لخزينة الدولة يعني أن هناك تهرب ضريبي واقتصاد خفي نشط، إما إذا ارتفعت الضرائب التي تدخل لخزينة الدولة فيعني أن هناك انخفاض في معدل الاقتصاد الخفي (نسرين عبد الحميد نبيه، سنة 2008، ص 22-23) وذلك لأن العلاقة بينهما عكسية.

1-3- الآثار السلبية التي تفرزها ظاهرة الاقتصاد الخفي:

مثلها مثل العديد من الظواهر الأخرى يترتب على انتهاج السلوكات والأعمال التي يقوم عليها الاقتصاد الخفي نتائج تنعكس على مجالات ومستويات مختلفة للنظام الاقتصادي للدولة .

أ-الآثار السلبية للاقتصاد الخفي على الاقتصاد المحلي الكلي :

- فقدان العوائد الضريبية من الوعاء الضريبي للدولة : أهم الآثار السلبية المترتبة على الاقتصاد الخفي هي أن جانبا من الدخل الذي يتم توليده داخل الاقتصاد الغير رسمي لا يدفع عنه ضرائب، والسبب في ذلك عدم كشف الأفراد عن مدخولهم أو الوظائف التي يقومون بها للسلطات الضريبية، إضافة إلى بعض أنواع الضرائب التي لا يتم تحصيلها كالضريبة على القيمة المضافة وضريبة المبيعات، وهذا ما يؤثر سلبا على الاقتصاد الرسمي الذي سيتم زيادة مستويات فرض الضرائب عليه، إضافة إلى أن إيرادات الحكومة ستكون أقل من المعدل المفترض أن يكون، وبالتالي يؤدي إلى عجز في الموازنة العامة للدولة.

- أثر الاقتصاد الخفي على السياسات المتبعة من الدولة من أجل تحقيق اقتصاد مستقر: النمو السريع لظاهرة الاقتصاد الغير رسمي قد يؤدي إلى فشل السياسات الاقتصادية التي تضعها الدولة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويعود السبب في ذلك إلى حصول صناعات القرار على معلومات خاطئة واحصاءات غير دقيقة عن معظم المتغيرات الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها عند وضع هذه البيانات مثل معدلات النمو الاقتصادي، معدلات البطالة، معدلات

التضخم، ميزان المدفوعات، الإنفاق العام، توزيع الدخل القومي، السياسة النقدية الضريبية، هذا الخطأ يؤدي إلى الوقوع في خطر وصف طرق علاجية لا تتلائم و المشاكل الاقتصادية الفعلية ، بسبب التحديد غير السليم لطبيعة المشكل، نظرا لأنه تم الاعتماد على معلومات غير صحيحة ناتجة عن وجود الاقتصاد غير الرسمي. (رشيدة حمود، سنة 2011-2012، ص 144).

ومن ضمن الأمور التي تؤثر على السياسات الرامية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي تشوه المعلومات، وتتحقق هذه الصورة في حال كان حجم الاقتصاد الخفي كبيرا، فإن درجة اعتمادية البيانات الرسمية ستنخفض وتكون المؤشرات الاقتصادية متحيزة ومستخدومي هذه الإحصائيات لا يكون لهم علم بهذا التحيز وهو ما ينتج عنه قيام الاقتصاديين بدراسات على أساس بيانات خاطئة تبنى عليها توقعات خاطئة فتأتي نتائج الدراسات مخالفة للمتوقع.

وحيث أن القرارات الاقتصادية المرتبطة بالسياسة تقوم على أساس المؤشرات الرسمية والتي لا تأخذ الاقتصاد الخفي بعين الاعتبار فإن كفاءتها تصبح محل شك نظرا إلى أن الإحصاءات المتغيرة والغير مبنية على أسس سلمية لا تسمح بالتقييم الصحيح للأداء الاقتصادي العام وهو ما قد يؤدي إلى تشخيص غير سليم لطبيعة المشكلات الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد.

- المعلومات الغير كاملة تؤدي إلى سياسات غير سلمية قد لا تتلاءم مع الوضع الاقتصادي الحقيقي وهو ما سيترتب لاحقا آثار اقتصادية غير مناسبة. (نسرين عبد الحميد نبيه، 2008، ص 82، 83).

- تأثير الاقتصاد الخفي على معدلات البطالة: عدم احتساب الفئات التي تتحصل على مداخيلها من الاقتصاد الخفي وعدم ادراجها ضمن الفئات التي تمارس أعمالا معنية، ما يعني وبشكل تلقائي إدراجها ضمن فئات العاطلين عن العمل، وهذا من شأنه رفع معدلات البطالة. (رشيدة حمودة، المرجع السابق، ص 145، 146).

- التأثير على سياسات العرض والطلب: من خلال انخفاض معدلات الزيادة في الدخل الحقيقية بشكل ضغط على الأفراد للبحث عن مصادر مداخيل إضافية للحفاظ على المستوى المعيشي الذي يرغبون فيه وبالتالي سيزيد فرض التوجه للتوظيف في الاقتصاد الغير رسمي إما بعض الوقت أو لوقت مستمر، كما يدفع هذا الواقع إلى الاقتصاد الغير رسمي، إذا كان الأفراد يحصلون على معاشات أو إعانات بطالة أو تقاعد.

مساهمة التحول الرقمي في دمج الاقتصاد الخفي ضمن إطار الاقتصاد الرسمي

- التشوه الذي يطبع الأسعار: حيث تجد في ظل الاقتصاد الخفي أن الأسعار تميل إلى الزيادة بمعدلات تقل عن تلك التي تسود في الاقتصاد الرسمي، ذلك لأن المتنافسين في ظله يعرضون السلع والخدمات بأسعار منخفضة مقارنة بتلك المقدمة في إطار الاقتصاد الرسمي لأن القيمة لا بد أن تغطي الأعباء الضريبية والإدارية والإجرائية، وفي معظم الدول النامية تكون معظم السلع مدعمة أو تخضع للتعبير الجبري أو تكون حصص الاستيراد من بعض السلع محددة مع وجود فائض كبير في الطلب. (لهيبيل بوجمعة، بلقاسم ميموني، 2022، ص53).

- التأثير على السياسات النقدية: نظرا لعدم إمكانية إجراء المعاملات التي تتم في ظل الاقتصاد الغير الرسمي بسهولة وذلك لصعوبة الحصول على التمويل والتداول بالأشكال الأخرى للنقود إضافة إلى أن الطلب على النقود لا يتفاعل مع تغيرات معدل الفائدة، وهو ما يؤدي إلى انخفاض نسبة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة في الاقتصاد بصورة إجمالية، والسبب في ذلك هو طبيعة الأشخاص الفاعلين في ظل هذا الاقتصاد الذين يرجون السرية بالدرجة الأولى في الأنشطة التي يمارسونها.

كما لا يوجد للبنك المركزي سلطة أو تأثير على الكتلة المتداولة في إطار الاقتصاد الغير رسمي ما يجعل السياسة النقدية العامة للدولة تحلل وفقا للاحتياط الموجود لدى البنوك، إضافة إلى النقود المتداولة في الاقتصاد الرسمي. (حمود رشيدة، 2011-2012، ص146-147).

ب- الآثار السلبية للاقتصاد الخفي على الاقتصاد المحلي الجزئي:

- غياب العدل في توزيع الدخل: وتتجسد هذه الصورة في أن التهرب الضريبي يؤثر على توزيع الدخل لأنه يعيد توزيعها بطريقة عشوائية فيؤدي بالإضرار بالملكفين الذين يتحملون فعلا العبء الضريبي، ما يعني المساس بفكرة العدالة والمساواة أمام الأعباء العامة مقابل الحصول على نفس الخدمات، كما يؤدي إلى إضعاف النسيج الاجتماعي بسبب إعادة توزيع الدخل لغير دافعي الضرائب.

- التأثير على تخصيص الموارد المالية: عدم خضوع المداخل المتحصلة في ظل الاقتصاد غير رسمي للضرائب يؤدي إلى حدوث تحول في تخصيص الموارد التي كان من المتوقع توجيهها إلى أنشطة الاقتصاد الرسمي فتحول إلى أنشطة الاقتصاد الغير رسمي، ويستمر هذا الأمر إلى غاية

حدوث تفاوت بين العائد في الاقتصاديين، وهو الأمر الذي سينعكس سلبا على تخصيص الموارد من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. (حمود رشيدة، 2011-2012، ص 141-142).

2-التحول الرقمي

2-1- مفهوم التحول الرقمي ومتطلباته: لم يعد التحول الرقمي مجرد كلمة رنانة تخترق مسامعنا ونحن على عتبة 2025، بل أصبح القلب النابض لكل مشروع تعرفه البشرية ، فهو الكلمة المفتاحية و السرية لنجاح كل مشروع يبتغي صاحبه من ورائه النجاح والإنتشار ، وبالمقابل يعد بمثابة آلية في يد الدولة تركز من خلالها الرقابة والمتابعة الفعالة على كل ممارسي الأنشطة على تنوعها هذه الفعالية التي تتأتى من خلال التقنيات الحديثة التي يقوم عليها التحول الرقمي ، بما فيها مختلف الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها المتعاملين في إطار السوق.

أ-تعريف التحول الرقمي وخطواته:

التحول الرقمي هو "عملية تحول شاملة ناتجة عن مزيج من ثلاث ظواهر وهي: الأتمتة وإزالة الطابع المادي وإعادة تنظيم أنماط الوساطة، حيث يؤثر هذا التحول على جميع الأعمال والأنشطة و العمليات الداخلية للمؤسسة"، كما يشير التحول الرقمي أيضا إلى العملية التي تقود المؤسسة إلى دمج التقنيات في جميع أنشطتها من أجل تحسين أدائها، وعلى العموم هو نهج يركز على البيانات ويعتمد بشكل كبير على استخدام مجموعة من الخوارزميات المعقدة، والغرض من ذلك هو تعزيز اكتساب آفاق جديدة، وتسهيل المعاملات مع الزبائن، وضمان ولائهم من خلال الاستخدام الأمثل للوظائف المختلفة للمؤسسة.(تقاوة رانية، 2023، ص 422).

- خطوات التحول الرقمي وفوائده:

-يمكن إجمال خطوات التحول الرقمي في مايلي:

-صياغة استراتيجية رقمية للمنظمة.

-تغيير الهيكل التنظيمي بما يتوافق مع الاستراتيجية الرقمية لتحقيق المرونة التي تتطلبها المنظمة.

-تحديد الإمكانيات الرقمية للمنظمة وقياسها، وكذا تحديد الجزئيات التي تعيق التكامل الرقمي من أجل معرفة أسس حلها.

مساهمة التحول الرقمي في دمج الاقتصاد الخفي ضمن إطار الاقتصاد الرسمي

-أما عن الفوائد المرجوة من التحول الرقمي: فيمكن ذكرها على النحو التالي :

- يحقق التحكم في الوقت والتكاليف ويحسن الكفاءة التشغيلية للمنظمة.

-تحسين الابتكار في المنظمة من خلال مخرجات التقنيات الرقمية مما يتيح للمنظمة تقديم خدمات جيدة للعميل.

-تحقيق القابلية التنافسية في بيئة منظمة والحصول على حصص سوقية جديدة.

- العمل على تقديم خدمات وكذا منتجات بجودة عالية تضمن تحقيق الرفاهية التي يريها العملاء والجمهور.(صدوقي غروسي، سي الطيب الهشي رضا، علي العبسي، 2021، ص 103).

ب-متطلبات التحول الرقمي والتحديات التي تقف عقبة أمام تطبيقه:

تتطلب عملية الرقمنة في أي قطاع تضافر جهود أطراف كثيرة، فلا بد توفر البنية الأساسية للرقمنة، و البشري المؤهل، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك العامل المالي، بالإضافة إلى توفر الأجهزة الخاصة لإنجاز هذه العملية، كما لا تغفل الإطار القانوني، و عليه يتطلب إنجاح هذه العملية تحقيق مجموعة من الشروط يمكن إيجازها كمايلي:

-الرؤية ذات البعد الاستراتيجي: والتي تعد حجر الأساس في أي تحول رقمي ناجح، إذ يستوجب بداية على كل مؤسسة تحديد أهدافها، وفهم اتجاهات السوق المتطورة، ومواءمة مبادراتها الرقمية مع أهداف العمل طويلة المدى فمن دون خريطة طريق واضحة المعالم فإن الشركات تخاطر بالاستثمار في تقنيات قد لا تسهم في النمو المستدام .

-ضرورة توفر بنية تحتية تكنولوجية: يتضمن ذلك تقييم الأنظمة المعمول بها في الوقت الحالي وتحديد الثغرات إن وجدت ودمج التقنيات الجديدة بسلاسة، فتعد الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات مكونات أساسية تمكن الشركات من التكيف مع ديناميكيات السوق المتغير.(<https://blog.zamn.app/> 2024-03-24).

-اليد البشرية المتخصصة: فكما هو الحال بالنسبة لكل القطاعات و النشاطات، فاليد المؤهلة المتخصصة تعتبر محور كل الأنشطة في مختلف الأنظمة التجارية منها أو الاقتصادية ، لا سيما المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها في الانتقال نحو الاقتصاد الرقمي، مما

ي تتطلب تأهيل العناصر البشرية تأهيلا جيدا ، مع ضرورة إعداد الكوادر البشرية الفنية المتخصصة ذات الارتباط بالبنية المعلوماتية ونظم العمل على شبكات الاتصالات الالكترونية.

- الموارد المالية: تعد الموارد المالية من النقاط الحساسة من عمر أي مشروع، وبالأخص مشروعات التحويل الرقمي، بحيث تتطلب عملية الرقمنة الدعم المالي القوي الذي يساعد في تنفيذ المشروع وتشغيله، وهذا ما يستوجب توفير ميزانية كافية لاقتناء التجهيزات والوسائل الضرورية وصيانة الأجهزة والآلات .

- المنصات الرقمية والبرمجيات: المنصات الرقمية هي عبارة عن أرضيات عن بعد، قائمة على تكنولوجيا الويب وتتكون من عرض تقني وتجاري متماسك من أجل النفاذ إلى عالم من الخدمات البعيدة التفاعلية أو غير تفاعلية والتي يمكن بثها أو توفيرها على الخط.

(<http://www.ech-chaab.com/ar>: 2024-05-25).

-تحديات التحويل الرقمي: من بين الصعوبات التي تقف عائقا أمام تنفيذ برامج التحويل الرقمي لاسيما في دول العالم الثالث مايلي:

-الثقافة التنظيمية المتعلقة بالتحويل الرقمي: والتي تعد عبارة عن مزيج من المعتقدات والقيم والأعراف والأساطير تعتبر كمشكل يعيق عملية التحويل الرقمي ما لم تكن قائمة على الانفتاح للتغيير ، فمتى كان الفرد منغلقا أمام تقبل عالم رقمي حديث فيصعب إدراج هذا التحويل في مختلف جوانب الحياة والتعامل معه من أجل تنظيم أفضل لمختلف المجالات .

-التنسيق: ففي حال لم يتوفر الاتصال الجيد بين مختلف المستويات فمن شأن هذا إفسال عملية التحويل الرقمي، لذلك يتعين التحديد الدقيق للأدوار والمسؤوليات والأهداف قبل البدء في أي مشروع تحويل رقمي.

-القوانين والتشريعات: إذ غالبا ما تشكل عائق يحد من فعالية التحويل الرقمي مما يجعلها بطيئة الفعالية وهو الأمر الذي قد ينعكس سلبا بخسائر على المؤسسة. (خيرة شاوشي، زهرة خلوف ، 2023، ص 21)، وهو ما عرفته الجزائر فعلا من تأخر في سن قوانين تتماشى مع هذه الرقمنة ، في الوقت الذي عرفت فيه البلدان الأخرى تقدما كبيرا في هذا المجال .

3-الصعوبات التي عمل المشرع الجزائري على تحجيمها من خلال التحويل الرقمي للعمل على دمج الاقتصاد الخفي ضمن الاقتصاد النظامي الرسمي والآليات المتبعة في ذلك:

مساهمة التحول الرقمي في دمج الاقتصاد الخفي ضمن إطار الاقتصاد الرسمي

قبل التطرق لل صعوبات التي حاول التحول الرقمي التذليل منها في مجال الاقتصاد وهي في مجملها السلوكيات السلبية المتبعة في إطار الاقتصاد الغير الرسمي من طرف الفاعلين فيه، يمكن الإشارة إلى المقصود بالاقتصاد الرقمي، فحسب التعريف الذي قدمته منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) هو، "يمثل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على استخدام المدخلات الرقمية بما في ذلك التقنيات الرقمية، و البنية التحتية الرقمية، والخدمات الرقمية، والبيانات أو تلك التي يساعد استخدام مدخلات رقمية على دعمها وتعزيزها بشكل كبير، بما يشمل جميع المنتجين و المستهلكين، بما في ذلك الحكومة"، فوفقا لهذا التعريف فالاقتصاد الرقمي يشير إلى مجمل العمليات والمعاملات والتفاعلات والأنشطة الاقتصادية القائمة على تقنيات المعلومات والاتصالات الرقمية،(غنية تقاوة، شوام بوشابة، 2023، ص422)، وهو ما ينطبق على ما جسده المشرع الجزائري من خلال دمج التحول الرقمي في المجال الاقتصادي بهدف الحد من كل الممارسات التي تتم خارج إطار القوانين والتي من شأنها الإضرار بالاقتصاد الوطني.

وعليه: يمكن للتحول الرقمي أن يلعب دورا هلما في دمج الاقتصاد الخفي ضمن حدود الاقتصاد الرسمي من خلال معالجة الجوانب السلبية التي يقوم عليها الاقتصاد الغير رسمي والتي تتجسد في مايلي:

1-3 نقص الشفافية: فيما أن الاقتصاد الخفي في عمومه يقوم على انعدام النزاهة والشفافية فقد عمل التحول الرقمي على تعزيز الشفافية، والشفافية بمفهومها العام في إطار الممارسات التجارية و في إطار قوانين السوق هي إلزام العون الاقتصادي بعملية الإعلان و الاشهار، و الذي يشكل أحد دعائم الممارسات التجارية النزيهة، يتم من خلاله التعريف بالمنتجات والخدمات ووجودتها ومميزاتها و وفرتها كما تبين قدرتها على تلبية حاجات المستهلك، فالإعلان في العصر الحالي أصبح يحيط الإنسان من كل الجوانب و عبر مختلف الوسائل (نادية فضيل، 2021، ص25)، كما تساهم التكنولوجيا الرقمية في تعزيز الشفافية كمايلي:

-سهولة الوصول إلى المعلومات: فمع الرقمنة من السهل على المستهلكين والشركات الوصول إلى المعلومات حول المنتجات والخدمات والأسعار والعروض، بما في ذلك معلومات عن مكونات المنتجات وطريقة تصنيعها.

- يمكن للتحويل الرقمي أن يساهم في تحسين الشفافية في المعاملات التجارية: من خلال تبسيط الإجراءات الحكومية وتوفير منصات رقمية موثوقة للتفاعل بين مختلف أصحاب المصلحة، كما يساعد ذلك على تقليل فرص التهرب الضريبي والفساد.

2-3 صعوبة الوصول إلى الخدمات المالية: يتميز الاقتصاد الخفي من ناحية الخدمات المالية بالطابع التقليدي مع صعوبة التعامل فيها، فالدفع يكون نقدا باعتبار هذه الطريقة سهلة الاستعمال ولا تخضع للضرائب أو اللوائح، وكذلك الأمر بالنسبة للتحويلات النقدية سواء ما كان منها داخل الوطن أو خارجه عبر الحدود، في حين أن الأفراد والعائلات والأصدقاء هي مصدر القروض الوحيد لمن يريد الحصول عليها، فلا يمكن للناشطين في مجال الاقتصاد الغير رسمي الحصول عليها من المؤسسات الرسمية لانعدام الضمانات، لذلك فقد عمل المشرع الجزائري على اللجوء إلى وسائل الدفع الإلكتروني إضافة إلى الخدمات المالية الإلكترونية الأخرى، حيث يمكن للتحويل الرقمي أن يساهم في زيادة الشمول المالي من خلال توفير أدوات وخدمات مالية مبتكرة، مثل الحسابات الإلكترونية، وهو عبارة عن جيل جديد من طرق الدفع التي تقوم على تكنولوجيا الإنترنت والاتصالات من ناحية، والأنظمة الذكية المرتبطة معاللبنوك وشركات الأموال المتخصصة. (www.alrab7on.com 2024-05-13).

كما عرفت أيضا أنها: "الوسيلة التي تمكن صاحبها من القيام بعمليات الدفع المباشر عن بعد عبر الشبكات العمومية للاتصالات"، وأيضا: "تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل مهما يكن السن أو الأسلوب التقني المستعمل". (ابو بكر بوسالم، قاجة آمنة، 2016، ص43).

أما المشرع الجزائري فقد عرفها من خلال المادة 6 من [القانون رقم 05-18](#) المتعلق بالتجارة الإلكترونية على أنها "كل وسيلة دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمول به تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب أو عن بعد عبر منظومة إلكترونية". (ج ر، عدد28، ص5).

وقد تطرق لها المشرع الجزائري لأول مرة في الأمر 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بقانون النقد والقرض في المادة رقم 69 بأنها: "كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما يكن السن أو الأسلوب المستعمل"، ونذكر منها البطاقات البنكية وهي بطاقات ممغنطة تصدرها البنوك لعملائها للتعامل بها بدلا من حمل النقود والتي تنقسم الى بطاقات ائتمانية وبطاقات غير ائتمانية، بطاقات ذكية،البطاقة الذهبية، نقود الكترونية، الشيكات الالكترونية، والمحفظة الالكترونية، التحويل الإلكتروني للأموال (سعيداني إسلام وفاء، زيرمي

مساهمة التحول الرقمي في دمج الاقتصاد الخفي ضمن إطار الاقتصاد الرسمي

نعيمية، 2022، ص 77، 78، 79)، وأشار في المادة 27 من القانون 18-05 السالف الذكر أن التعامل بهذه الوسائل يتم من خلال منصات مخصصة لهذا الغرض، ومن جملة المزايا والفوائد التي توفرها وسائل الدفع الإلكتروني للأفراد والشركات على حد سواء:

-يمكن للأفراد إجراء المعاملات المالية بسرعة: دون الحاجة إلى التنقل إلى البنوك أو المتاجر بل تتم عبر الانترنت، بل وحتى أن لها طابع عالمي فيتم التحويل من خلالها من بلد لآخر.

-توفير الأمان والحماية المطلوبتين: لأنه يتم تشفير المعاملات المالية وحماية المعلومات الشخصية والمالية للمستخدمين كما يمكن تفعيل طبقات إضافية من الحماية مثل تأكيد الهوية ورموز التحقق الثنائي.

-تتبع وتسجيل المعاملات: يوفر الدفع الإلكتروني سجلا تفصيليا لجميع المعاملات المالية التي تمت ، كما يمكن للمستخدمين مراجعة سجل المعاملات وتتبع الإيصالات والفواتير بسهولة (www.9anon4dz.com 27-05-2042)، أما في إطار المعالجة القانونية للمخالفات المرتبطة بوسائل الدفع الإلكتروني والاستعمال غير مشروع لهذه تقليد أو تزوير.... إلخ ، فقد أقام القانون كل من المسؤولية المدنية والجزائية عن ذلك و أحال أحكام المعالجة إلى كل من القانون المدني وقانون العقوبات .

- كما جاء المشرع الجزائري بالفواتير الإلكترونية: حيث تعد هذه الأخير وسيلة من شأنها التخفيف من صعوبة الوصول إلى الخدمات المالية ، حيث تساعد على تبسيط عملية إصدار الفواتير ودفعها، مما يساعد على تحسين الشفافية والمسائلة إضافة إلى تسهيل الخدمات سواء للمستهلك أو المتعامل الاقتصادي أو التاجر ، وقد نص المشرع الجزائري على الفاتورة الإلكترونية ضمن المرسوم التنفيذي 05-468 المؤرخ في 10-12-2005 المحدد لشروط تحرير فاتورة وسند التحويل ووصل التسليم ، من خلال المادة 11 فقرة 01: "استثناء لأحكام هذا المرسوم يسمح بتحرير الفاتورة وإرسالها عن طريق التنقل الإلكتروني". (نورة حسين، 2019، ص129) ، و هي ليست مجرد وسيلة لتقليل الورق، إنما أداة تساعد الشركات على تحقيق الكفاءة في العديد من المجالات، هذا ونجد أن المشرع قد عاقب على مخالفة شروط تحرير الفاتورة بالأحكام المتعلقة بالممارسات التجارية أي القانون 04-02 المعدل و المتمم من حيث الجهات المعنية بالمتابعة المذكورين في المواد 59-65. وطبقا للإجراءات المنصوص عليها في المواد من 55 و 61 من ذات القانون، و هو ما يسوقنا للقول أن هذه الفواتير الإلكترونية تساعد

هي الأخرى من تحجيم دائرة الاقتصاد الخفي فهي تعد بمثابة وثائق تثبت قيمة المعاملات مما يقلل فرض التلاعب بالأرقام أو إخفاء الدخول أو التهرب من دفع الضرائب ، كما تسهل على المسؤولين الضريبيين مراجعة هذه الفواتير الإلكترونية بسرعة وسهولة دون وجود إمكانية التلاعب بالبيانات .

3-3 تسهيل عمل أجهزة الدولة في الحد من السلوكات المشككة للاقتصاد الخفي: فقد عمل التحول الرقمي على التذليل من الصعوبات التي تواجه أجهزة الدولة في ظل الاقتصاد الغير النظامي وذلك من خلال :

-محاربة التهرب الضريبي: فواقع الحال أثبت أن التصريح الإلكتروني يساهم في القضاء على الغش و التهرب الجبائين (عيسى قسايسية، 2023، ص631) وبالنسبة للقطاع الجبائي فقد اصدر المشرع الجزائري بعض النصوص الخاصة بالإطار الإلكتروني ، إذ تبني الدفع الإلكتروني منذ 2008 بموجب المادة 15 من القانون 02-08 الذي تضمن قانون المالية التكميلي ، وأشارت المادة 23 منه الى تعديل المادة 161 من قانون الإجراءات الجبائية من خلال السماح للأشخاص المعنوية والشركات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات التي تقوم باكتتاب التصريحات وتسديد الضرائب بالطريقة الإلكترونية ، بالإضافة الى ما جاء في قانون المالية لسنة 2020 في مادته 65 التي عدلت أحكام المادة 67 من قانون المالية 2017 التي أعطى المشرع من خلالها مكنة التصريح الضريبي ، وتسديد الضرائب من طرف المكلف بها عن بطريق الكتروني.(فهيمة بلول ، 2022، ص 399-402)، لأن من شأن البرامج الرقمية المساهمة في أداء المصالح المكلفة لعملها بسرعة وتنظيم من خلال التبادل السريع للمعلومات سواء فيما بين العاملين على مستوى الإدارات الضريبية في نقاط مختلفة من الوطن ، أو بين هذه المصالح ومختلف المصالح المؤسساتية الأخرى، كما ساهم التحول الرقمي من خلال التشغيل الآلي الكلي لجميع الإجراءات الإدارية بدءا من استقبال المكلف بالضريبة وصولا الى الوعاء والتحصيل وتسيير الملف الجبائي تبسيط العملية بالنسبة للمكلف، وهو ما يجعله يتفاعل بشكل سلس مع إدارة الضرائب . (كماش حسين، بوخودوني لقمان، 2022، ص775)، مع الإشارة إلى أن المشرع الجزائري لم يلزم التجار والمكلفين بمعالجة إلكترونية للمحاسبة المسوكة من طرفهم ولم يحدد الجزاء المترتب في حال تأخر المكلف بالمكلف بها بالتصريح الإلكتروني.

-محاربة كل أشكال الغش والتقليص من منافذ تهريب السلع والمنتجات: باعتبار أن نشاط التهريب أحد أهم الأوعية التي يقوم عليها نشاط الفاعلين في الاقتصاد الغير رسمي فقد حاول

مساهمة التحول الرقمي في دمج الاقتصاد الخفي ضمن إطار الاقتصاد الرسمي

المشرع الجزائري محاربتها ، وتجلى ذلك في رقمنة الجمارك الجزائرية وذلك من خلال سن المشرع الجزائري لنظامين وهما النظام المعلوماتي لسنة 2018 بموجب المرسوم التنفيذي 18-63 والذي حل محل نظام الإعلام و التسيير الآلي ، والذي يمكن الإدارة الجمركية من معالجة البيانات ذات الصلة بالجمركة بشكل آلي ، ونفس الأمر أيضا بالنسبة لإجراءات التخليص الجمركي التي تتم بشكل آلي (رابحي فريد، 2023، ص 334)، بالإضافة إلى نظام اليقظة الاستراتيجية والذي يمكن الجمارك من البقاء على إطلاع بكل المستجدات المتعلقة بهذا المجال فتحصل على المعلومة بشكل أسرع من نظيرتها التقليدية، و بالتالي يمكن القول أن نظام التقييم الإلكتروني للجمركة يساعد على تحديد البضائع المشبوهة وهو الأمر الذي يسمح بعملية أفضل للتفتيش وبشكل أكثر فعالية، كما يسمح نظام التصريح الإلكتروني للبضائع بمنع الموظفين من التلاعب بالبيانات ، وكذا العمل على التحليل الذي للبيانات يرصد أي نشاطات تجارية غير مشروعة مما يسمح بالتحقيق فيها و اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك، فالإجراءات الإلكترونية التي تتبعها الجمارك والتي تقوم على استخدام البيانات الإلكترونية تساهم في التقليل من التصريحات الكاذبة بخصوص السلع سواء من ناحية الكمية أو قيمة البضاعة. كما يساهم من الحد من تهريب أي بضاعة مشبوهة بهدف التهرب الجمركي، و تساهم أيضا من الحد من تهريب رؤوس الأموال بطرق غير مشروعة، او تهرب المتعامل من دفع الحقوق المستحقة والرسوم الجمركية لاسيما وأن كل المعلومات المتعلقة به وببضاعته تكون متوفرة على مستوى البوابة الإلكترونية الموجودة على مستوى الإدارة الجمركية، و بالتالي التضييق بشكل أكبر على الناشطين في مجال الاقتصاد الغير رسمي ودفعهم إلى التحول إلى الاقتصاد النظامي ، ونجد أن جمع الإطار العقابي في هذه الجريمة بين التشريع الجمركي و قانون العقوبات في ذات الوقت ، ففي القانون الأول عاقب بعقوبة أصلية وهي غرامة تساوي السلع المحجوز عليها والحبس من 6 أشهر إلى 2 سنة، و عقوبة تكميلية إجبارية وهي مصادرة السلع المحجوزة ، أما في إطار قانون العقوبات فأقر عقوبة من 6 أشهر إلى 2 سنة و غرامة مالية من دج 100.00 إلى 400.00 دج بالنسبة للشخص الطبيعي، و 2 مليون بالنسبة للشخص المعنوي، ولعل السبب في جمع المشرع الجزائري لعقوبة هذه الجريمة أن الجريمة الجمركية تشكل أحد أهم القنوات لإدخال السلع المتداولة والمنتشرة بشكل كبير في الأسواق الموازية .

4-3 الغش اتجاه القانون: ولمحاربة هذا السلوك الذي يقوم عليه الاقتصاد الغير الرسمي ، فمثلا نجد المشرع الجزائري قد سن نظام السجل التجاري الإلكتروني والذي يعمل على تسهيل

وعصرنة العمليات الرقابية التي يقوم أعوان الرقابة ، إذ يشكل بنك المعلومات للمركز الوطني للسجل التجاري بنكا للمعلومات لهؤلاء الأعوان من أجل معرفة كل المعلومات المتعلقة بالتجار ، كما يعمل على تطهير قاعدة المعطيات من خلال تحيين المعطيات الخاصة بالنشاطات التجارية على مستوى السوق الوطنية. (سوالم سفيان ، مسياد أمينة، 2021، ص 50) ، ويعرف السجل التجاري الإلكتروني على أنه حامل وسيط أو دعامة معدة لإنشاء البيانات و المعلومات وحفظها أو إرسالها إلكترونيا، ويعد الغرض الأساسي المستهدف من السجل التجاري الإلكتروني هو توثيق المعلومات بشكل يضمن تخزينها واسترجاعها عند الحاجة لها من قبل أطراف العقد، أو الأشخاص المرخص لهم بذلك.. (لزهر بن سعيد، 2014، ص 35).

وقد نص المشرع الجزائري من خلال المادة 5 مكرر من القانون 13-06 المعدل والمتمم للقانون 04-08 على أنه: " يمكن القيد في السجل التجاري بالطريقة الإلكترونية ، يمكن اصدار مستخرج السجل التجاري بواسطة إجراء الكتروني يحدد نموده عن طريق التنظيم " ، كما عاد و أشار له ضمن المرسوم التنفيذي 18-112 الذي يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء الكتروني وهذا بعدما اعتمده من خلال القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية ، وحدد من خلاله نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة اجراء القيد الإلكتروني (مزوز صورية، 2021، ص 469) ، ثم جاء المرسوم التنفيذي 20-154 المتمم للمرسوم التنفيذي 18-112 الذي يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة اجراء الكتروني (ج ر، عدد 35 ، المؤرخة في 14 جويلية 2020) في مادته 02 الذي ألزم كل تاجر حيازته على سجل تجاري الكتروني وإلا امتنعت المؤسسات العمومية على التعامل معه ، و حددت تاريخ 02 جانفي 2021 كأخر أجل، وهو ما عاد واكد عليه مرة أخرى ضمن المرسوم التنفيذي رقم 22-50 الذي يعدل المرسوم التنفيذي رقم 18-112 الذي يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء إلكتروني (ج ر، عدد 7، المؤرخة في 25 جانفي 2022) ، و الذي نص في مادته الأولى فقرة 2 على أن المؤسسات العمومية والمؤسسات الاقتصادية لا بد لها في معاملاتها التجارية أن تتعامل فقط بمستخرجات السجلات التجارية الصادرة بواسطة إجراء الكتروني. (ج ر، عدد 7 الصادرة في 25 جانفي 2022، ص 5)، وعاقب القانون الجزائري من خلال المرسوم التنفيذي 20-154 التجار الذين لم يقوموا بإجراء مطابقة مستخرجات سجلاتهم طبقا لأحكام القانون 04-08 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية (ج ر، عدد 52، المؤرخة في 14 أوت 2004) بغرامة مالية من 50 ألف إلى 5 ملايين دينار جزائري، وغلق المحل التجاري لمُدو لا تتجاوز 30 يوما.

مساهمة التحول الرقمي في دمج الاقتصاد الخفي ضمن إطار الاقتصاد الرسمي

5-3 المعوقات البيروقراطية: قد تكون الإجراءات الحكومية للحصول على التراخيص والتصاريح التي يحتاجها التجار أو المتعاملين الاقتصاديين معقدة ومكلفة في بعض الأحيان، وهو الأمر الذي يشي بعض أصحاب الأعمال عن الانضمام إلى الاقتصاد الرسمي، بل يجدون في الاقتصاد الخفي ملاذاً سريع النفاذ إذ يبتعد عن كل هذه التعقيدات الإدارية التي تستغرق وقتاً طويلاً من وجهة نظرهم، فنجد أن التحول الرقمي قد مكّن الحكومات من استخدام المنصات الرقمية لتسهيل وتبسيط عملية الحصول على التراخيص والتصاريح للأعمال مما يشجعهم على الانضمام إلى الاقتصاد الرسمي وتجنب اللجوء إلى الأنشطة في إطار الاقتصاد الخفي.

خاتمة:

ختاماً يمكن القول أن الجزائر كغيرها من دول العالم تعاني بشكل ملحوظ من النتائج السلبية للاقتصاد الخفي، ويرجع ذلك لتوفر الأرضية الخصبة لازدهاره ونموه بشكل سريع كانتشار الفساد والغش والابتعاد عن النزاهة والرغبة في عدم احترام القواعد القانونية باعتبارها تشكل التزامات تقع على عاتق الفاعلين في الأسواق والمجال الاقتصادي بشكل عام وكذا البيروقراطية الإدارية، بالإضافة لضعف الهياكل والقوانين الرادعة للحد من السلوكيات المنتشرة في إطار الاقتصاد الغير الرسمي، فحاول المشرع الجزائري من خلال مواكبته للتحول الرقمي العمل على إدخال الرقمنة في مختلف الجوانب المنظمة للسوق وللتجارة والاقتصاد، سواء فيما يتعلق بالسجل التجاري، الضرائب، الجمركة وغيرها من الأنظمة الأخرى، باعتبار أن الرقمنة توفر تحكم أفضل وأسرع في البيانات والمعلومات، وتكشف بشكل دقيق وفعال عن المخالفات التي يمكن أن تتم في إطار كل ممارسة تجارية أو مالية أو اقتصادية تدور في فلك الاقتصاد الخفي والغير منظم، وبالتالي التضييق على الناشطين في إطاره وتوجيههم نحو الاقتصاد الرسمي المنظم والخاضع لقوانين الدولة، أين يلتزم فيه الممارسون والتجار ورجال المال والاقتصاد الدفع لخزينة الدولة ما يقابل الأرباح التي يحققونها، وعدم ممارسة أي نشاط دون التقيد بما يفرضه القانون، إلا أن واقع الحال ووفقاً لإحصاءات وأرقام صدرت عن رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون سنة 2021 قدر من خلالها حجم رؤوس الأموال التي يتم تداولها عبر السوق الموازية ما بين 80 و90 مليار والتي تشكل أحد أقبية الاقتصاد الخفي، زد على ذلك الإحصاءات التي قدمها الوزير الأول سنة 2017 حيث صرح بأن ما مجموعه 53 مليار دولار عبارة عن سيولة مكتنزة لدى الشعب وهو ما يشكل جزءاً من الاقتصاد الخفي في إطار القطاع المالي، وتبعاً لإحصاءات قدمتها الجمارك الجزائرية لسنة 2023 تم حجز سلع مهربة بقيمة

4.546 دينار جزائري ضمن 4982 عملية ، ما يعني أن الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية وإن كانت حققت نتائج ملموسة إلى حد ما، إلا أنها لم تتمكن من القضاء على الاقتصاد الغير رسمي بشكل نهائي.

-وعليه يمكن تقديم التوصيات التالية:

-محاولة اجتثاث المشكلة من جذورها، فمثلما يتبين أن الاقتصاد الغير رسمي هو ظاهرة مركبة ومعقدة ،فعلى الرغم من الجهود المبذولة من الدولة الجزائرية على مدار سنوات طوال للتخلص منها إلا أن الإحصائيات لازالت تشير إلى انتشار الأسواق الموازية، ولا زال الاقتصاد الخفي الذي ينشط في الظل يحقق أرقام ضخمة جدا، لذلك لابد على الدولة الحرص أكثر علة توفير مختلف المشاريع والمتابعة لها وتقديم كل أشكال المساعدة وتذليل العقبات لاسيما أمام فئة الشباب حتى يتمكنوا من توفير مداخيل يعيشون عليها تجنّبهم من اللجوء و الهروب للاقتصاد اللانظامي .

-محاولة فرض سياسة رديعية أقوى تساير النظام الرقعي الذي فرضه المشرع الجزائري بالنسبة للقوانين الالكترونية المنظمة للمجال التجاري والاقتصادي، وتجنب الإحالة إلى القوانين القديمة فيما يتعلق بتطبيق العقوبة كما هو الحال بالنسبة للسجل التجاري الالكتروني والفاثورة الالكترونية ، وجعل نظام التصريح الجبائي الإلكتروني إلزامي على كل المكلفين بها وعدم ترك الأمر إختياري، لأن من شأن هذا الأمر أن يمنح دقة أكثر في المتابعة وتقليل عدد المتهربين من دفعها.

- وبالرجوع للسجل التجاري الإلكتروني وباعتباره آلية فعالة جدا في محاربة مختلف النشاطات الغير رسمية، حيث تسمح للدولة بالمتابعة الفعالة والمستمرة لسير الأنشطة على تراها ، فعلى المشرع الجزائري تجنب حالة التشتت والبعثرة في ما يتعلق بالنصوص الخاصة به ، وجمعها في سياق نص قانوني واحد.

قائمة المراجع:

1-القوانين والمراسيم التنفيذية :

-القانون 02-04 المؤرخ في 14 أوت، المحدد لشروط ممارسة الأنشطة التجارية، الجريدة الرسمية، العدد 52،الصادرة بتاريخ 14 أوت 2004.

مساهمة التحول الرقمي في دمج الاقتصاد الخفي ضمن إطار الاقتصاد الرسمي

-القانونون 05-18 المؤرخ في 15 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الالكترونية، الجريدة الرسمية ،العدد 28، المؤرخة في 16 ماي 2018.

- مرسوم تنفيذي رقم 20-154 مؤرخ 8 يونيو سنة 2020 ، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 18-112 المؤرخ في 5 أبريل سنة 2018 الذي يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء إلكتروني. الجريدة الرسمية ، العدد 35، المؤرخة في 14 جوان 2020.

- مرسوم تنفيذي رقم 22-50 مؤرخ 23 جانفي سنة 2022، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 18-112 المؤرخ 5 أبريل سنة 2018 الذي يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء إلكتروني الجريدة، الجريدة الرسمية، العدد7، المؤرخة في 25 جانفي 2022.

- المرسوم التنفيذي 20-154 المؤرخ في 8 جويلية 2020 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي 18-112 الذي يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء الكتروني، الجريدة الرسمية ، العدد 35، المؤرخة في 14 جويلية 2020.

2-الكتب:

-مصطفى كمال السيد طایل، عمليات غسل الأموال وعلاقتها بالاقتصاد الخفي ، المكتبة الأكاديمية، مصر.

-نسرین عبد الحمید نبیه، الاقتصاد الخفي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى 2008، مصر.

-نادية فضيل، الممارسات التجارية في القانون الجزائري، بيت الأفكار، الطبعة الأولى، 2021، الجزائر .

3-رسائل الماجستير و الدكتوراه:

-رشيدة حمودة، (2012). مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير في الإدارة الاستراتيجية للتنمية المستدامة تحت عنوان استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة، جامعة سطيف01،

-عابي وليد، (2019). أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 01.

4-المقالات العلمية:

-أبو بكر بوسالم، قاجة أمانة، (2016). قراءة في الأهمية الاقتصادية لوسائل الدفع الإلكتروني، التجربة الماليزية نموذجا، مجلة التنمية و الاستشراف للبحوث و الدراسات، المجلد 01 ، العدد 01.

-الوالي فاطمة ،بنشلاط مصطفى، (2022). دراسة تحليلية لتأثير الاقتصاد الغير رسمي على الاقتصاد الرسمي في الجزائر، مجلة المهل الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01

-بودلال علي، (2012). انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية تحليلية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 02، العدد 03.

- تقاوة رانية، شوام بوشامة، (2023). التحول الرقمي كخيار استراتيجي في ظل الانتقال نحو الاقتصاد الرقمي في الجزائر، دراسة استكشافية، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 06، العدد 01.

-خيرة شاوشي، زهرة خلوف، (2023). التحول الرقمي في الجزائر، مجلة المحاسبة التدقيق و المالية، المجلد 05، العدد 01،

- سولم سفيان، مسياد أمينة، (2021)، تطبيقات الإدارة الإلكترونية في مؤسسات الخدمة العمومية السجل التجاري الإلكتروني أنموذجا، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد 07،

-عمامرة ياسمينة، ممو سعيدة، (2021)، عوادي مصطفى، إشكالية دمج الاقتصاد الخفي ضمن الاقتصاد الرسمي في الجزائر، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 05، العدد 01،

-عيسى قسايسية، (2023)، التصريح الجبائي الإلكتروني وأهميته في إجراءات فرض الضريبة، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 08، العدد 02.

-فهيمة بلول، (2022)، الإدارة الإلكترونية ودورها في تفعيل الأداء الضريبي جبائتك ومساهمك نموذجا، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 17، العدد 02.

مساهمة التحول الرقمي في دمج الاقتصاد الخفي ضمن إطار الاقتصاد الرسمي

- نورة حسين، (2019)، الفوترة الالكترونية آلية لتنشيط الاستثمارات، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد الخامس، العدد 02.

5- المداخلات العلمية:

-بوشنافة رضا، عروس أمينة، (2022)، تكيفات الأسواق السوداء مع الأزمات الصحية والآليات الدولية لمكافحةها، مداخلة أقيمت ضمن ملتقى وطني حول لآليات تنظيم التجارة غير الرسمية وسبل إدماجها في السوق الرسمي.

-برامة صبرينة، (2022)، مسبات تنامي ظاهرة التجارة الغير رسمية في الجزائر وانعكاساتها على الاقتصاد الموازي، مداخلة أقيمت ضمن ملتقى وطني حول لآليات تنظيم التجارة غير الرسمية وسبل إدماجها في السوق الرسمي.

-حرية مخطارية، خليفة فاطمة الزهراء، (2022)، بلخضر نصيرة، آليات دمج الاقتصاد الغير رسمي مع الأنشطة الرسمية، التجربة المصرية، مداخلة أقيمت ضمن ملتقى وطني حول لآليات تنظيم التجارة غير الرسمية وسبل إدماجها في السوق الرسمي.

-صدوقي غريسي، الطيب هاشمي رضا، بوشيخي محمد رضا، (2022)، التجارة الغير رسمية وإشكالية دمجها في الاقتصاد الرسمي، عرض تجارب دولية، في القانون الجزائري، مداخلة أقيمت ضمن ملتقى وطني بعنوان آليات تنظيم التجارة غير الرسمية في الجزائر وسبل إدماجها في السوق الرسمي، الجزائر.

-لهيبيل بوجمعة، القاسم ميموني، (2022)، ضرورة إدماج القطاع الغير رسمي في مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر، مداخلة أقيمت ضمن ملتقى وطني حول لآليات تنظيم التجارة غير الرسمية وسبل إدماجها في السوق الرسمي.

-زيرمي نعيمة، سعيداني إسلام وفاء، (2022)، وسائل الدفع الإلكتروني ودورها في معالجة التجارة الغير الرسمية في الجزائر، مداخلة أقيمت ضمن ملتقى وطني حول لآليات تنظيم التجارة غير الرسمية وسبل ادماجها في السوق الرسمي.

6- المواقع الالكترونية:

<https://blog.zamn.app/>، تم الاسترداد بتاريخ: 2024-03-24.

- <http://www.ech-chaab.com/ar>: تم الاسترداد بتاريخ: 2024-05-25.

- www.alrab7on.com: تم الاسترداد بتاريخ: 2024-05-13.

- www.9anon4dz.com: تم الاسترداد بتاريخ: 2024-05-27.